

"أوقفوا معاناة

عاملات وعمال الحضائر"

الفهرس:

١. المقدمة
٢. عملة الخضائر في تونس
٣. التدرج في معالجة ملف عملة الحضائر
٤. خصائص عملة الحضائر
٧. الخلاصة والتوصيات



١. المقدمة:

مثل ملف عملة الحضائر واحد من أبرز الملفات الحارقة على صعيد الأزمة الاجتماعية التي تعيشها البلاد التونسية منذ عقود تحت تأثير تداعيات منوال التنمية الحالي الذي شرعت في تطبيقه الدولة منذ منتصف الثمانينات. ويعكس هذا الملف العجز والفشل عن إيجاد حلول لهذه المشكلة التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى معضلة فشلت تقريبا كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم عن إيجاد مخرجا لها خارج الأطر التقليدية التي دأبت على تطبيقها.

يرتبط هذا الملف بالكثير من القضايا المتداخلة والمرتبطة بمسائل حساسة تعكس الكثير من التناقضات التي تحف بهذا الملف وأبرزها:

- التناقض المتعلق بمنوال التنمية ذاته الذي وقع تسويقه كحل أمثل لتحقيق التنمية وتوفير فرص التشغيل والذي فشل في تحقيق ذلك وأفرز تفاقم معضلة البطالة.

- التناقض بين مهام الدولة الجديدة في ظل هذا المنوال والمرتكزة أساسا على توفير الأمن وجمع الضرائب والتزامها بإيجاد مخرج لآفة البطالة والإقصاء والتهميش في ظل القصور في الاستثمار والتشغيل.

- التناقض بين التزامات الدولة المعلنة والموثقة بالتزامها بالمسألة الحقوقية في كل جوانبها والخروقات الكبيرة للحقوق المرتبطة بالحلول التي التجأت إليها للتخفيف من عبء البطالة واستيعاب جزء من المعطلين عن العمل في الوظيفة العمومية وفق آليات العمل الهش.

- التناقض في العلاقات الشغلية بين عملة الحضائر والدولة كمشغل باعتبار أن العمل بآلية الحضائر هي شكل من أشكال العمل الهش.

- التناقض الناجم عن الإصلاح الاقتصادي الهيكلي بين سياسات التكوين والتعليم من ناحية وسياسات التقشف والتخلي عن السياسات القطاعية الاقتصادية وغيرها من ناحية أخرى والتي فرضها منوال التنمية الحالي.

- التناقض بين طبيعة العمل بآلية الحزائر التي تفرض التمييز وانتهاك الحقوق والاستغلال وحتى الاستعباد وبين حق العاملين بهذه الآلية في الدفاع عن حقوقهم وكرامتهم والمساواة مع زملائهم في الوظيفة العمومية.

- التناقض الذي أفرزته مقاربات الحلول التي انتهجتها الدولة تجاه عملة الحزائر والتي تركز على الحفاظ على التوازنات المالية للدولة برفض ادماج البعض منهم في الوظيفة العمومية والرضوخ للأمر الواقع بالنسبة للبعض الآخر.

كل هذه التناقضات تعكس تعقد ملف عملة الحزائر وصعوبة إيجاد مخرج له وهي ناجمة بالأساس عن التضارب الذي أفرزه منوال التنمية بين الاستجابة لشروط آليات اقتصاد السوق الاقتصادية من ناحية وتلبية المطالب الحقوقية لضحايا هذه الآليات.



كما تنضاف إلى هذه الصعوبات غياب الدراسات والإحصائيات الرسمية حول هذا الملف وسياسة التعطيم التي تتعامل بها الإدارة العمومية فيما يتعلق بالعدد الجملي لعملة الحزائر وهذا يعود بالأساس إلى حساسية هذا الملف فيما يتعلق بالمحسوبية والفساد الذي وقع التصريح به حتى من قبل

الكثير من المسؤولين. والذي أكدته مثلاً التقرير الذي أنجزته دائرة المحاسبات سنة 2014 والذي أدى إلى إيقاف منحة الحزائر عن أكثر من 9500 عامل لأسباب مختلفة.

وقد عملنا في هذه الدراسة على تقديم أرقام تقريبية وقع الإعلان عن أغلبها في الاعلام ومن خلال ما يتم إعلانه عن طريق قسم الوظيفة العمومية في الاتحاد العام التونسي للشغل باعتباره ثاني طرف في معالجة ملف عملة الحزائر الذين وقع تشغيلهم قبل 2011 و من بعض المصادر الموثوقة. وقد حاولنا قدر الامكان عبر مقارنة مختلف الأرقام المتوفرة وتقاطعها مع تصريح المعنيين بهذا الملف الاقتراب أكثر ما يمكن من المعطيات الاحصائية الحقيقية لعملة الحزائر. كما نؤكد أننا وجدنا صعوبات كبيرة في الحصول على المعلومات المتعلقة بهذا الملف نظرا لعدم تعاون الإدارات المعنية بهذا الشأن. ونحن نستغل هذه الفرصة لنطالب مجددا بضرورة انفتاح الإدارة على المجتمع المدني فيما يتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة كما نص عليه دستور 27 جانفي 2014.

١١. عملة الحضائر في تونس:

ظهرت آلية العمل في الحضائر اثر الاستقلال وذلك في إطار السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة للحد من الإرث الاستعماري وفي إطار استيعاب جحافل العاطلين من العمل الذين لم يكن لهم أي تكوين.

وقد تم توظيف عملة الحضائر خاصة في مجال مشاريع البنية التحتية والأعمال الفلاحية مثل إعادة تشجير الغابات أو تهيئة مجاري الأودية والمسالك الفلاحية وأحواض تجميع مياه السدود وغيرها. وقد شملت أشغال الحضائر كل مناطق البلاد. وقد مثل العمل بهذه الآلية أحد الحلول للحد من البطالة والفقر لأكثر الشرائح الاجتماعية هشاشة في ذلك الوقت. وقد كانت الدولة تسدد للعاملين في هذه الآلية منحة نصف شهرية جزء منها يتكوّن من مواد عينية تشمل مواد غذائية أساسية ومواد تنظيف. وقد تواصل العمل بهذه الآلية خاصة في المجال الفلاحي ونسبيا في الحضائر الجهوية. وخلال الثمانينات ومع استفحال أزمة البطالة والفقر والتهميش نتيجة فشل السياسات التنموية السابقة والتي عبرت عنها خاصة انتفاضة الخبز سنة 1984 عملت الدولة إلى الحد من البطالة خاصة في صفوف الشباب عبر عدة برامج مثل تشغيل الشباب أو برنامج التنمية الريفية المندمجة وكذلك عبر آلية العمل بالحضائر التي شهدت بعد 1987 تحولا نوعيا تمثل في انفتاحها على أصحاب الشهادت. كما تم بعث العديد من الآليات الأخرى تستهدف الحد من آفة البطالة وامتصاص الغضب والاحتقان الاجتماعي وقد تم في هذا الإطار بعث الآلية 16 ثم الآلية 20 ثم وقع بعث العديد من الصناديق مثل صندوق 26-26 وبنك التضامن وصندوق 21-21 وغيرها... وقد مثلت هذه السياسات التشغيلية أحد المقاربات التي انتهجتها الدولة بعد 1987 للتأقلم من الشروط الجديدة التي جاء بها برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي والذي مهد لتطبيق المنوال التنموي الحالي.

وقد انخرطت الدولة خاصة خلال التسعينات في تطبيق أشكال العمل الهش في الوظيفة العمومية في إطار ما يعرف بالمرونة في التشغيل وقد تم في هذا الإطار انتداب الآلاف من أصحاب الشهادت وفق هذه الآليات كما تواصل أيضا انتداب العاطلين الذين ليس لهم أي تكوين في آلية الحضائر المختلفة خاصة منها الحضائر الفلاحية. ورغم أن السلطات بادرت منذ سنة 2004 بتسوية ملف العاملين في الحضائر الجهوية القارة من أصحاب الشهادت على دفعات فإن الانتداب وفق هذه الآليات الهشة تواصل ليشكل أحد أبرز مظاهر الفشل الذي طبع السياسات التنموية المختلفة في معالجة مشكل البطالة. وبعد الثورة وتحت ضغط الحراك الاجتماعي سارعت السلطات إلى انتداب الآلاف من المعطلين وفق آلية الحضائر في مختلف مناطق البلاد ولكن خاصة في مناطق الحراك الاحتجاجي الأعنف وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم العاملين وفق هذه الآلية إلى الضعف مما أثقل كاهل ميزانية الدولة. كما شابت عملية الانتداب الكثير من مظاهر الفساد وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة تسعى إلى إيجاد حلول لهذه المعضلة خاصة وأن هذه الآلية أصبحت وكأنها نوع من أنواع شراء الذمة لتهدئة الاحتجاجات وليس لها أي مردودية اقتصادية كما يؤكد ذلك الخبراء الاقتصاديون إضافة إلى الإحراج الذي يسببه العمل وفق هذه الآلية للدولة فيما يتعلق باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في الحضائر وفق ما نص عليه دستور البلاد الجديد أو مختلف العهود الدولية التي صادقت عليها الدولة والمرتبطة بهذه الحقوق. وقد بلغ عدد عملة الحضائر سنة 2014 حوالي 100 ألف عامل من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية ومن مختلف الجهات ويتوزعون على العديد من الإدارات العمومية ونظريا هم يتبعون وزارة التنمية المحلية. ولا يوجد أي نظام أساسي لهم ويتم التصرف في هذه الفئة من العاملين وفق جملة من المناشير خاصة وأن النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية لا يشملهم. ويقدر حجم الاعتمادات المالية التي تتكبدها ميزانية الدولة جراء العمل بهذه الآلية أكثر من 250 مليون دينار.

ويتوزع العاملون وفق هذه الآلية على الحضائر الفلاحية ويمثلون حوالي 1/3 العاملين في الحضائر وهم يتبعون إداريا إلى وزارة الفلاحة وتشرف على تسييرهم المندوبيات الجهوية للفلاحة في مختلف ولايات الجمهورية.

- الحضائر الجهوية ويمثلون حوالي 2/3 العاملين في الحضائر ويتبعون إداريا وزارة التنمية المحلية وتشرف على تسييرهم الولايات والمعتمديات ومختلف الإدارات والمندوبيات الجهوية.

كما يصنف العاملون وفق هذه الآلية إلى عمال الحضائر غير القارة وأغلبهم يعملون في الفلاحة وعمال الحضائر القارة الذين يعملون في مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية. وهم مطالبون بالعمل لنصف الوقت ويتحصلون على أجور أقل من الأجر الأدنى المضمون حوالي 250 دينارا شهريا وأصبحوا لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية والصحية منذ 2012، نتيجة تجميد أجورهم وعدم توفر الشرط القانوني للصناديق الاجتماعية والمتمثل في أن يكون أجر المضمون الاجتماعي يساوي أو يفوق الأجر الأدنى المضمون. وتتراوح أيام العمل بالنسبة لعمال الحضائر الجهوية القارة بين أسبوعين و26 يوم في الشهر. أما في الحضائر الفلاحية فإن أيام العمل تختلف حسب الأشغال ومعظمهم يعملون أكثر من 200 يوم في السنة. ويتوزع العاملون في الحضائر الفلاحية على عدة أعمال أبرزها عامل حاضرة وحراسة غابات وعامل منبت وفي التنظيف وفي الإدارة وغيرها أما عمال الحضائر الجهوية فيعملون خاصة في التنظيف والحراسة والإدارة وفي مختلف الوظائف الادارية الأخرى...

إضافة لذلك أصبح عملة الحضائر أحد العناصر الأساسية في الحراك الاجتماعي بعد الثورة في كل مناطق البلاد على مدار السنة ورغم تشكل العديد من التنسيقيات والنقابات من قبل العاملين في هذه الآلية للدفاع عن حقوق عملة الحضائر والتصدي للانتهاكات المسجلة في حقهم إضافة إلى تدخل الاتحاد العام التونسي للشغل في إطار التصدي لآليات التشغيل الهش فإن هذا الملف ما زال يعتبر من أعقد الملفات التي تسعى الحكومات المتعاقبة المختلفة على إيجاد حل لها خاصة وأن التعطيم على هذا الملف أصبح غير مجدي ويخرج السلطات في ظل تصاعد الحركة الاحتجاجية لعملة الحضائر الذين أصبحوا يمثلون أحد أكثر الفئات الاجتماعية هشاشة في المجتمع خاصة وأنهم محرومون من معظم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وتمارس عليهم كل أصناف التمييز والتفرقة إضافة إلى انتهاك حقوقهم في التغطية الاجتماعية والصحية لعدة عقود. وتتعدد وضعيتهم أكثر خاصة وأن مختلف الحكومات تسعى إلى معالجة هذا الملف خارج إطار الحفاظ على التوازنات المالية للدولة ورفض فتح الانتدابات في الوظيفة العمومية وفق توصيات المؤسسات المالية الدولية وهو ما يتضارب مع مطالب العاملين في الحضائر التي تركز على تسوية وضعيتهم في إطار الاندماج في الوظيفة العمومية.



١١١. التدرج في معالجة ملف عملة الحضائر:

نظرا لتعدد ملف عملة الحضائر فقد أخذ ملف تسوية وضعية عملة الحضائر حيزا زمنيا طويلا يعكس الارتجال والفشل الذي طبع إدارة السلطات لهذا الملف خاصة وأن الدولة اتخذت منه أداة لتخفيف الضغط الاجتماعي الناجم عن الحراك الاحتجاجي خاصة في الجهات.

وقد شرع في تسوية ملف عملة الحضائر قبل الثورة حيث وقع انتداب حوالي 18000 منهم بين سنة 2004 وسنة 2011 في الوظيفة العمومية وقد شملت التسوية عملة الحضائر الذين وقع انتدابهم قبل سنة 2000 سواء في الحضائر الفلاحية أو في الحضائر الجهوية. واثار الثورة ونظرا للضغط الاجتماعي الكبير أقرت السلطات في مارس 2012 البرنامج الخاص بتسوية وضعية عملة الحضائر القارة المنتدبين بين سنة 2000 وسنة 2010 حسب الاتفاق الممضى مع الاتحاد العام التونسي للشغل في إطار التصدي لآليات العمل الهش. وقد بلغ عددهم 12860 عامل وقد نص برنامج التسوية على آلية التعاقد في مرحلة أولى ثم الانتداب على 3 دفعات في مرحلة ثانية تمتد على 3 سنوات بين 2013 و2015 وقد ضمت الدفعة الأولى 4 آلاف عامل وقع انتدابهم سنة 2013، أما الدفعة الثانية فقد شملت انتداب 5 آلاف عامل وقع انتدابهم في سنة 2014. أما الدفعة الثالثة وتشمل 3860 عامل كان مبرمج انتدابها سنة 2015 لكن لم يقع إلى نهاية سنة 2015 تسوية وضعيتهم رغم الاتفاق الحاصل في شأنهم. أما الذين وقع تشغيلهم بعد سنة 2010 فما زالوا يمثلون أحد أكثر الملفات تعقيدا خاصة وأن عددهم يمثل أغلبية عملة الحضائر حاليا. ويبدو أن تسوية وضعيتهم تبدو صعبة وتحتاج إلى مفاوضات قد تكون عسيرة في ظل التناقض الكبير بين المواقف المتعلقة بمفهوم التسوية بين طرفي النزاع الاجتماعي، السلطة من ناحية وعملة الحضائر من ناحية ثانية. كما تخضع تسوية الملف إلى عدة ضغوط مثل تلك الناجمة عن الضغط الاجتماعي الناجم عن الحراك الاحتجاجي لعملة الحضائر المطالب بتسوية وضعيتهم والدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. أو كذلك الضغط القانوني والأخلاقي المرتبط بالتزامات السلطة تجاه ما نص عليه الدستور التونسي الجديد من مناهضة للاستغلال والاستبعاد والتأكيد على الكرامة والعدالة الاجتماعية وكذلك تجاه الاتفاقيات والعهد الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان بصفة عامة والتي صادقت عليها الدولة التونسية، أو أيضا الضغط الزمني المرتبط بأجال تنفيذ استحقاقات الثورة التونسية أو الوعود الانتخابية. وتضاف إلى هذه الضغوطات الإملاءات المفروضة من قبل الهياكل المالية الدولية والقاضية بضرورة التخفيض من حجم الانتدابات في الوظيفة العمومية في وقت يصر فيه عملة الحضائر على ضرورة تسوية وضعيتهم عبر انتدابهم بصفة رسمية في الوظيفة العمومية وتمكينهم من كل حقوقهم وخاصة حقهم في التغطية الاجتماعية. وفي الحقيقة فإن حرمان عملة الحضائر الجهوية من التغطية الاجتماعية بدأ في سنة 2012 اثر القرار الوزاري الصادر في جويلية 2012 القاضي بعدم سحب الزيادات في الأجور الدنيا المضمونة على عملة الحضائر مما تسبب في انعدام الشرط القانوني للانتفاع بالتغطية الاجتماعية والمتمثل في تقاضي أجر شهري لا يقل عن الأجر الأدنى المضمون. وقد نجم عن القرار الوزاري إضافة إلى الحرمان من التغطية الاجتماعية خلق وضعية التمييز بين عملة الحضائر وبقية الفئات العاملة التي تحصل على الأجر الأدنى المضمون.

بل أن التمييز أصبح يشمل حتى عملة الحضائر أنفسهم باعتبار أن عملة الحضائر الفلاحية لم يقع تجميد أجورهم بعد أن قامت وزارة الفلاحة بالترفيغ فيها. كما تسبب هذا القرار في مزيد تفكير هذه الشريحة وتزايد الشعور بالغبن والظلم في صفوفها مما زاد في حدة الاحتقان الاجتماعي في صفوفهم، كما أكد هذا القرار الارتجال الذي ميز أداء السلطة في معالجة ملف عملة الحضائر.



فقد تميز هذا الأداء باللامبالاة وعدم الاحساس بالوضعية الخاصة التي تميز هذه الشريحة الاجتماعية، وذلك بتعمد مزيد تهميشها وإقصائها اقتصاديا واجتماعيا بتعلة الحفاظ على التوازنات المالية للدولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار حجم الظلم والإهانة التي عانت منها هذه الشريحة نتيجة هضم حقوقها والمتاجرة بقوة عملها تحت عنوان مرونة التشغيل إلى جانب التعامل مع قضاياها بالتغاضي عن الانتهاكات المسجلة في مختلف حقوقهم مما جعل وضعيتهم بعد الثورة تصبح أتعس مما كانت عليه قبل الثورة جراء تجميد أجورهم وحرمانهم من التغطية الاجتماعية والصحية إلى جانب قطع المنحة عن المسنين منهم الذين وقع استغلالهم لسنوات دون تمكينهم من أدنى حقوقهم مما يجعل قرارات السلطة في هذا الملف تتناقض مع تصريحاتها وخطابها المتعلق بالدفاع عن الحقوق والكرامة والعدالة.

IV. خصائص عملة الحضائر:

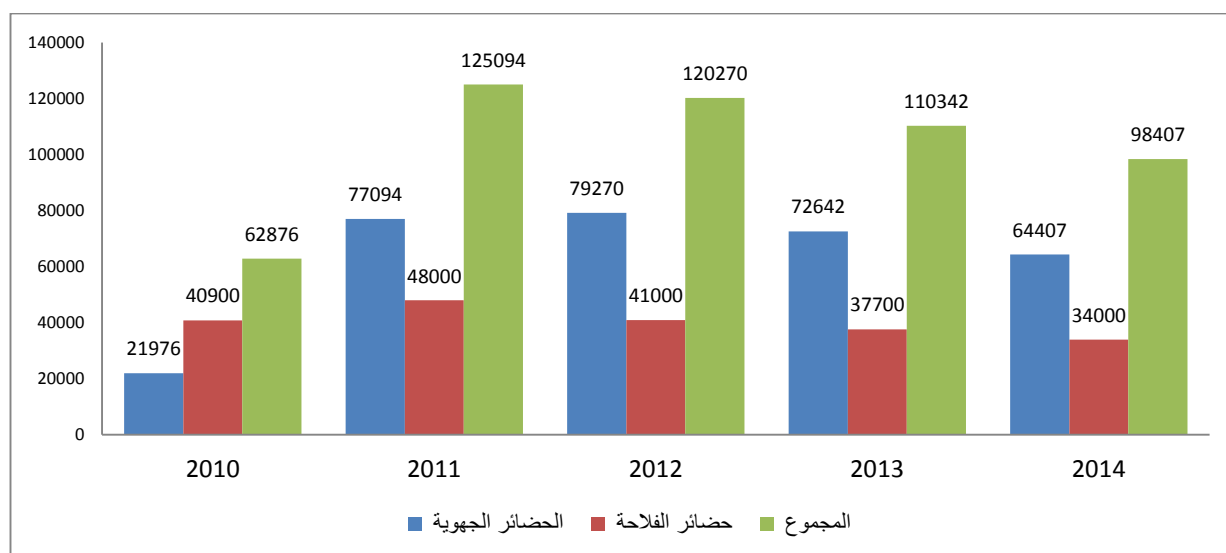
1- تطوّر عدد عملة الحضائر والاعتمادات المخصصة لهم بعد الثورة:

شهد عدد عملة الحضائر نموا هاما مباشرة اثر الثورة تحت تأثير الضغط الاجتماعي والاحتجاجي الذي صاحب انهيار النظام السابق والذي عم كافة مناطق البلاد. فقد تطور العدد الجملي لعملة الحضائر من 62876 عامل سنة 2010 إلى أكثر من 125000 عامل سنة 2011 ثم تقلص العدد إثر ذلك نسبيا ليستقر في حدود حوالي 100 ألف عامل سنة 2014. وبالتوازي مع ذلك تطورات جملة الاعتمادات المخصصة للمنج المسندة لعمال الحضائر بنفس النسق لترتفع من 82 مليون دينار سنة 2010 إلى حوالي 260 مليون دينار سنة 2014 أي أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بعد الثورة. وقد شمل التطوّر خاصة عمال الحضائر الجهوية الذين تضاعف عددهم أكثر من 3 مرات بعد الثورة إذ مرّ حجمهم من حوالي 22000 عامل سنة 2010 إلى أكثر من 72000 عامل سنة 2013 وأكثر من 64000 عامل سنة 2014. في المقابل فإن عملة الحضائر الفلاحية سجلوا تراجعاً بعد الثورة إذ تقلص عددهم من 48000 عامل سنة 2011 إلى 34000 عامل سنة 2014. ويتوزع عملة الحضائر حسب الأصناف سنة 2014 كما يلي: 65% منهم في الحضائر الجهوية و35% منهم في الحضائر الفلاحية.

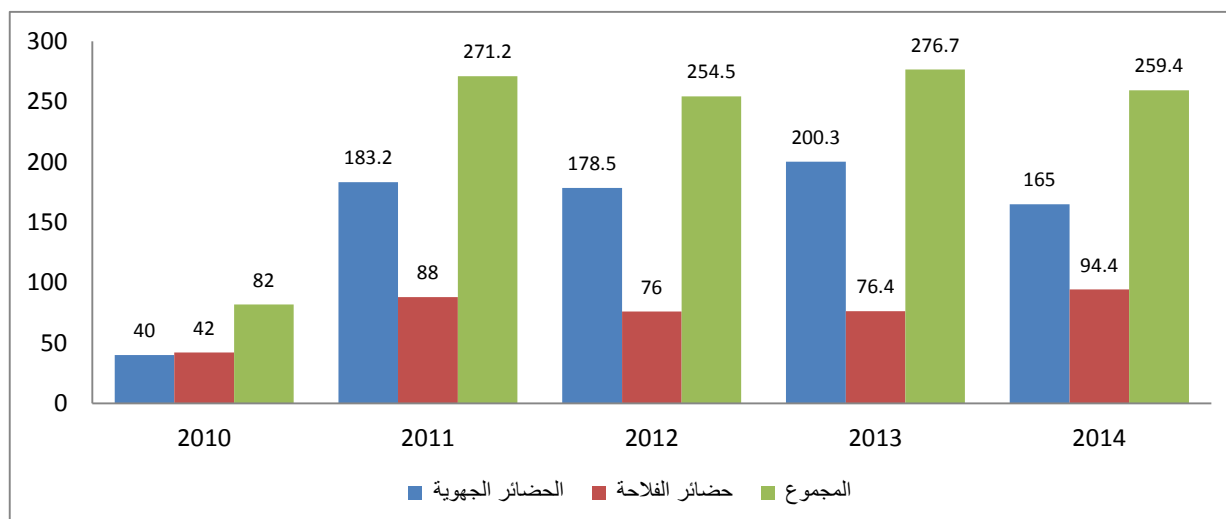
تطور عدد عملة الحضائر والاعتمادات المخصصة للمنح المسندة لهم
خلال الفترة 2010-2014

2014		2013		2012		2011		2010		
العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	العدد	الكلفة	
64407	165	72642	200,3	79270	178,5	77094	183,2	21976	40	الحضائر الجهوية
34000	94,4	37700	76,4	41000	76	48000	88	40900	42	حضائر الفلاحة
98407	259,4	110342	276,7	120270	254,5	125094	271,2	62876	82	المجموع

تطور عدد عملة الحضائر بين 2010 – 2014



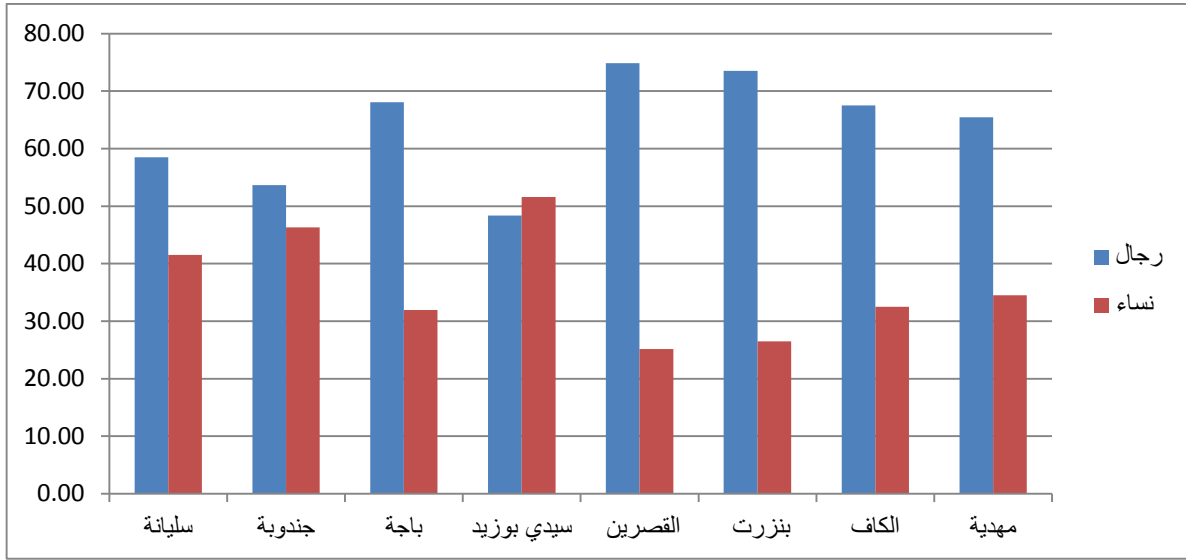
تطور الاعتمادات المخصصة لمنح عملة الحضائر بين 2010 - 2014 بالمليون دينار



2- توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الجنس:

انطلاقاً من عينة شملت 8 ولايات (سليانة وباجة وجندوبة والكاف والقصرين وسيدي بوزيد والمهدية وبنزرت) تضمّ أكثر من 27800 عامل يبرز توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الجنس تفوقاً واضحاً للذكور على حساب الاناث، حوالي 63% مقابل 37%، وتكون النسب متقاربة في ولايتي جندوبة وسليانة بينما يكون الفارق أعمق خاصة في ولايتي القصرين وبنزرت $\frac{3}{4}$ للرجال مقابل $\frac{1}{4}$ للإناث. ولا نسجل تفوقاً للنساء على حساب الرجال إلا في ولاية سيدي بوزيد إذ تمثل النساء العاملات في الحضائر الجهوية 52% مقابل 48% للرجال.

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الجنس



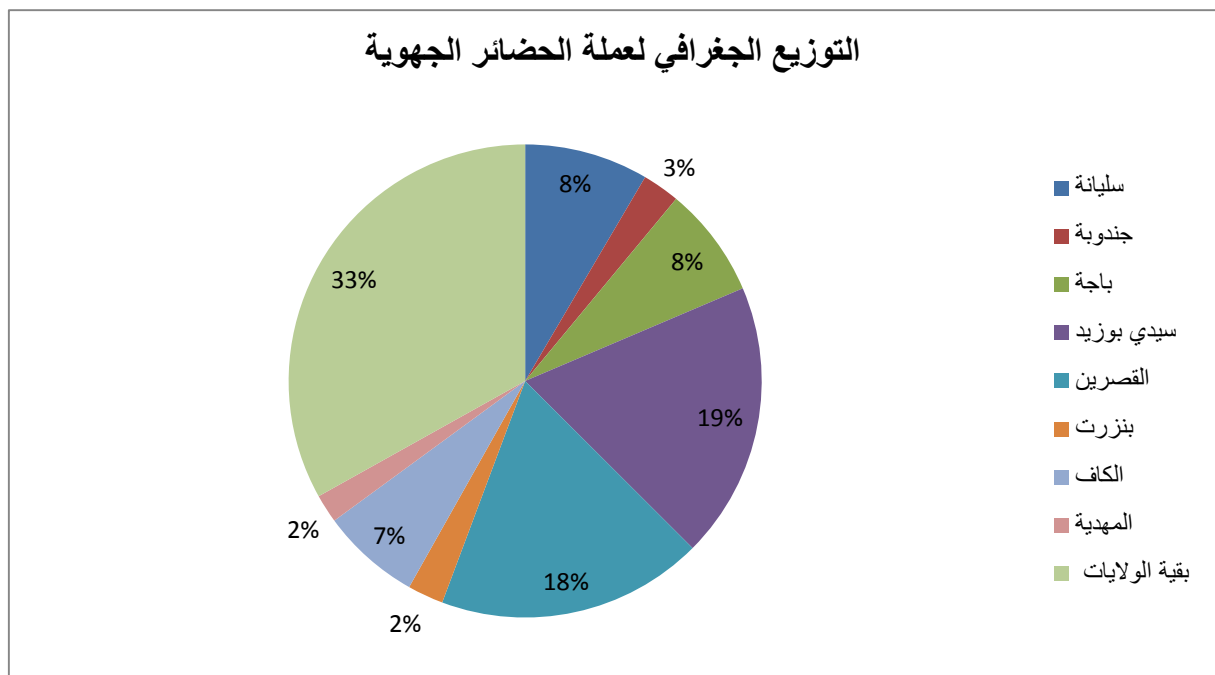
توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الجنس						
المجموع		نساء		رجال		الولاية
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
12,66	3528	41,52	1465	58,48	2063	سليانة
3,81	1062	46,33	492	53,67	570	جندوبة
11,33	3157	31,93	1008	68,07	2149	باجة
28,24	7871	51,61	4062	48,39	3809	سيدي بوزيد
27,23	7591	25,16	1910	74,84	5681	القصرين
3,67	1023	26,49	271	73,51	752	بنزرت
10,14	2827	32,51	919	67,49	1908	الكاف
2,92	814	34,52	281	65,48	533	مهدية
100	27873	37,34	10408	62,66	17465	المجموع

3- التوزيع الجغرافي لعمال الحضائر:

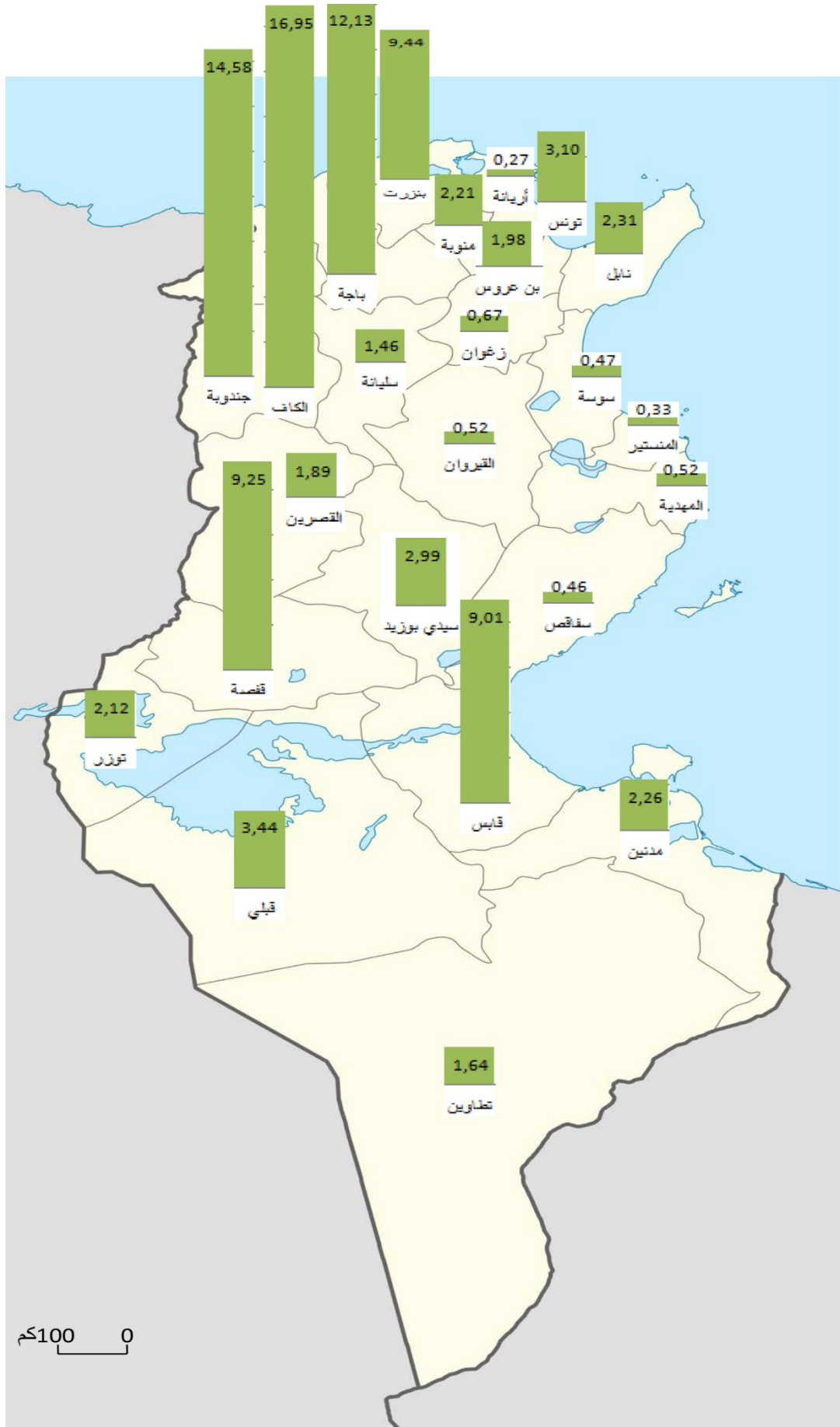
- **عملة الحضائر الجهوية:** يتركز عملة الحضائر الجهوية خاصة في الولايات الداخلية الأكثر تهميشا والتي سجلت حراكا احتجاجيا هاما. إذ تحتكر 8 ولايات حوالي 67% من عملة الحضائر الجهوية على المستوى الوطني والبالغ عددهم سنة 2015 حوالي 41 ألف عامل، ويتركز حوالي 36% منهم في ولايات الوسط الغربي والشمال الغربي تستأثر ولايتي القصيرين وسيدي بوزيد وحدهما بأكثر من 35% من المجموع.

- **عملة الحضائر الفلاحية:** لا يختلف التوزيع الجغرافي لعملة الحضائر الفلاحية كثيرا عن توزيع عملة الحضائر الجهوية إذ يتركز أكثر من 62% منهم في منطقة الشمال وتحتكر ولايات الكاف وجندوبة وباجة وبنزرت أكثر من 50% منهم أما البقية فيتوزعون على باقي مناطق البلاد مع وجود تركز هام في ولايتي قفصة وقابس بأكثر من 9% لكل منهما من مجموع عملة الحضائر الفلاحية البالغ عددهم أكثر من 25000 سنة 2015.

الولاية	العدد	النسبة
سليانة	3528	8,47
جندوبة	1062	2,55
باجة	3157	7,58
سيدي بوزيد	7871	18,89
القصيرين	7591	18,22
بنزرت	1023	2,46
الكاف	2827	6,79
المهدية	814	1,95
المجموع	27873	66,90
بقية الولايات	13791	33,10
المجموع العام	41664	100,00



التوزيع الجغرافي لعمال حضائر الفلاحة

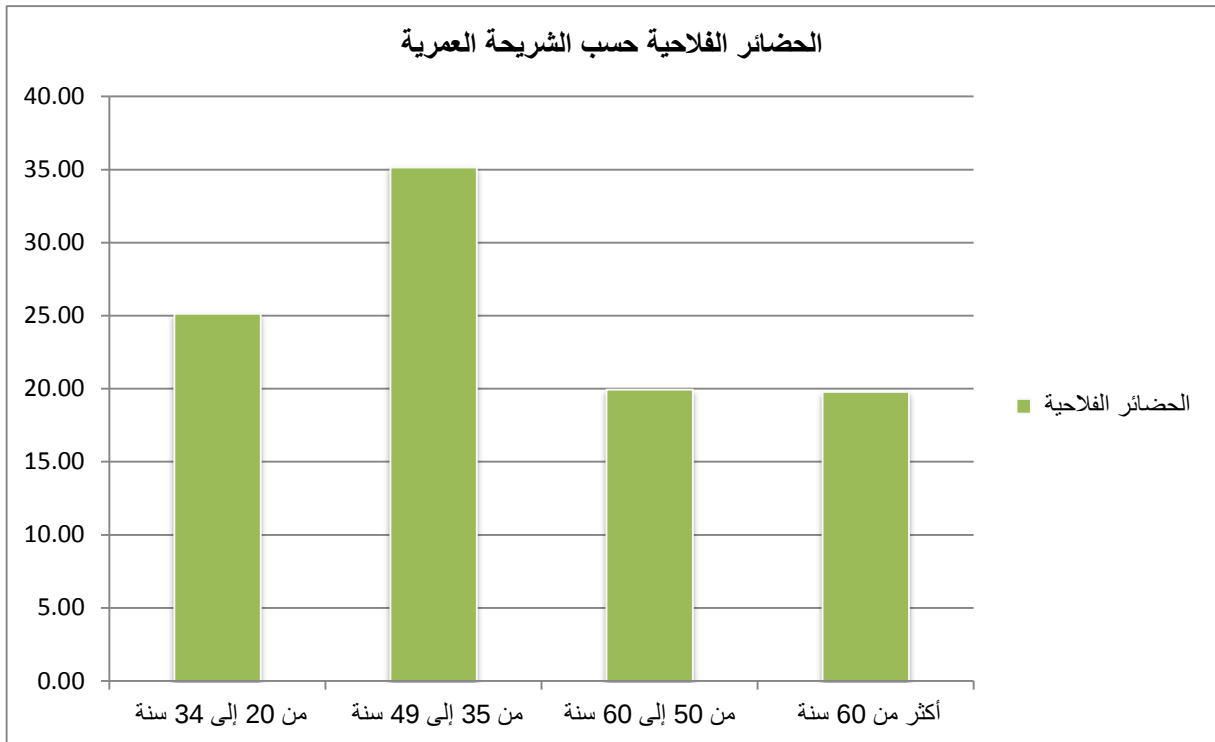


4- توزيع عملة الحضائر حسب السن:

- **عملة الحضائر الفلاحية:** يبرز توزيع عملة الحضائر الفلاحية حسب السن، أهمية الشرائح العمرية الكبيرة في السن، إذ يمثل الذين تفوق أعمارهم 50 سنة حوالي 40% من المجموع، نصفهم أي حوالي 20% سنهم تفوق 60 سنة. وهو ما يطرح تساؤلا حول مدى مردوديتهم في العمل في الحضائر إلى جانب التساؤل عن وضعيتهم الصحية. ونلاحظ أن 75% من عملة حضائر الفلاحة سنهم تفوق 35 سنة بينما لا تمثل الشريحة العمرية من 20 إلى 35 سنة إلا 25% من المجموع.

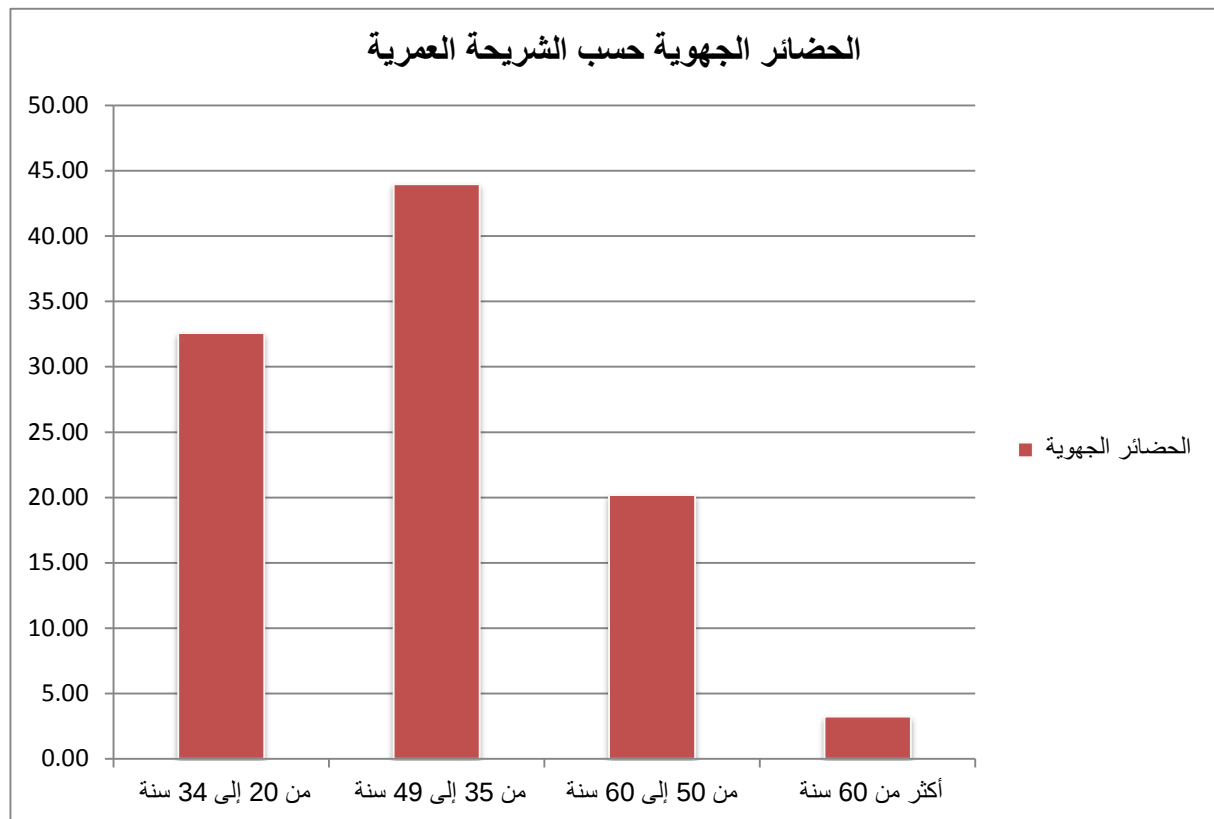
الحضائر الفلاحية حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة	الحضائر الفلاحية
من 20 إلى 34 سنة	6377	25,12	
من 35 إلى 49 سنة	8922	35,15	
من 50 إلى 60 سنة	5063	19,94	
أكثر من 60 سنة	5023	19,79	
المجموع	25385	100	



- **عملة الحضائر الجهوية:** يختلف توزيع عملة الحضائر الجهوية عن توزيع عملة الحضائر الفلاحية حسب السن، إذ نسجل أهمية الشريحة العمرية من 20 إلى 34 سنة والتي تمثل حوالي 1/3 مجموع العاملين في الحضائر الجهوية، مقابل تراجع الشرائح العمرية التي تفوق 50 سنة إلى أقل من الربع ولا يمثل المسنون (أكثر من 60 سنة) سوى حوالي 3% من المجموع. وتعتبر الشريحة العمرية من 35 إلى 49 سنة هي الأهم بحوالي 44% من المجموع.

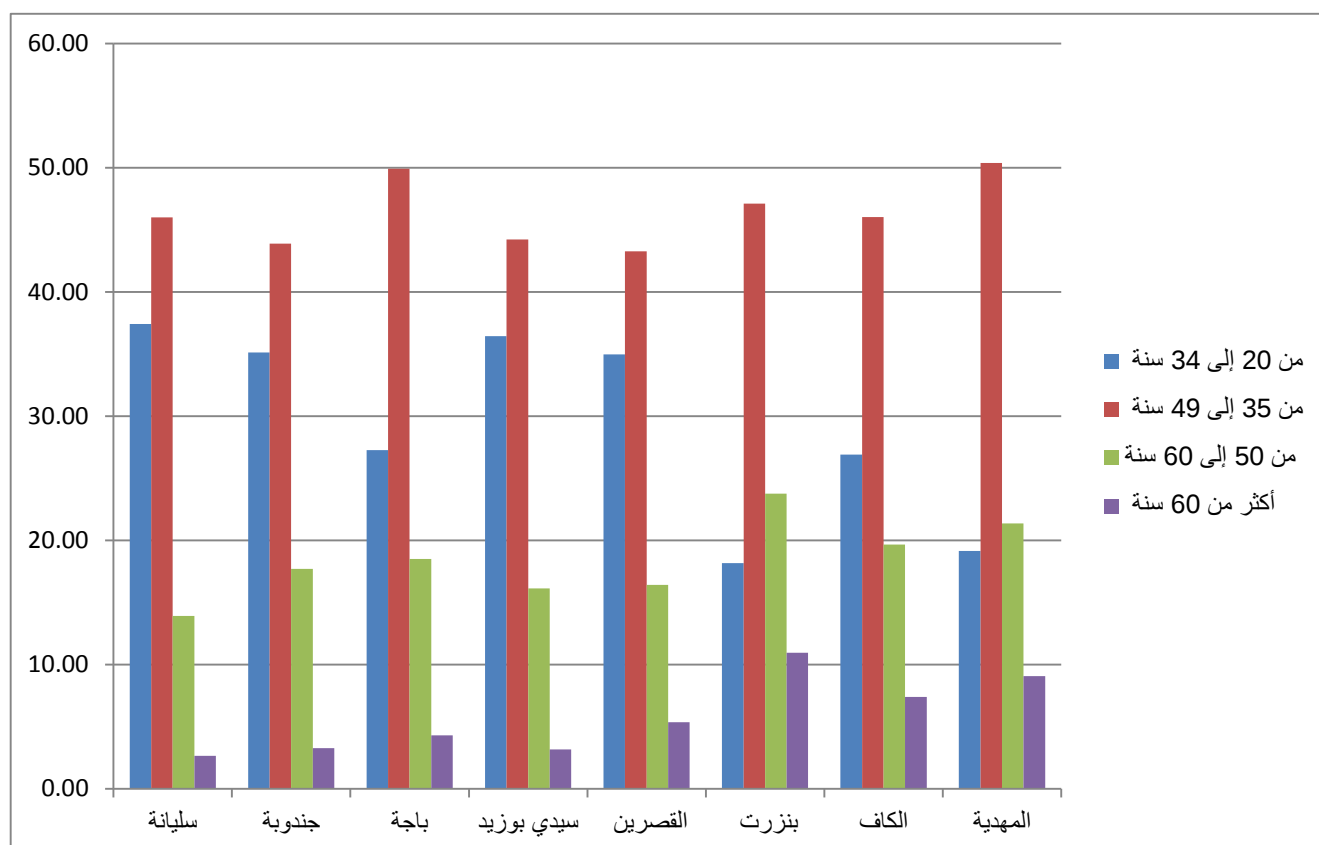
توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الشريحة العمرية			
الحضائر الجهوية		الشريحة العمرية	
النسبة	العدد		
32,59	13578	من 20 إلى 34 سنة	
43,97	18321	من 35 إلى 49 سنة	
20,20	8415	من 50 إلى 60 سنة	
3,24	1350	أكثر من 60 سنة	
100	41664	المجموع	



وإذا تعمقنا في العينة الخاصة بـ 8 ولايات نلاحظ بعض الفوارق بين الولايات الداخلية والساحلية فيما يتعلق بنسب الشرائح العمرية الأكثر من 50 سنة إذ تفوق نسبتهم 30% في الولايات الساحلية (بنزرت - المهدية) مقارنة بالولايات الداخلية وكذلك يبرز الاختلاف بالنسبة للشريحة العمرية 20 - 34 سنة التي تقل نسبتها عن 20% في الولايتين الساحليتين (المهدية - بنزرت) مقارنة بالولايات الداخلية وتعتبر هذه النسب معيارا هاما يعكس الفوارق في نسب البطالة في صفوف الشباب بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية الأكثر تهميشا. أما فيما يخص الشريحة العمرية 35 - 49 سنة فهي تتشابه مع التوزيع الوطني إذ تفوق نسبتها 40% في كل الولايات.

الولاية	الشريحة العمرية							
	من 20 إلى 34 سنة		من 35 إلى 49 سنة		من 50 إلى 60 سنة		أكثر من 60 سنة	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
سليانة	1320	37,41	1623	46,00	491	13,92	94	2,66
جندوبة	373	35,12	466	43,88	188	17,70	35	3,30
باجة	861	27,27	1576	49,92	584	18,50	136	4,31
سيدي	2869	36,45	3481	44,23	1271	16,15	250	3,18
القصرين	2654	34,96	3284	43,26	1246	16,41	407	5,36
بنزرت	186	18,18	482	47,12	243	23,75	112	10,95
الكاف	761	26,92	1301	46,02	556	19,67	209	7,39
المهدية	156	19,16	410	50,37	174	21,38	74	9,09
المجموع	9180	32,94	12623	45,29	4753	17,05	1317	4,73

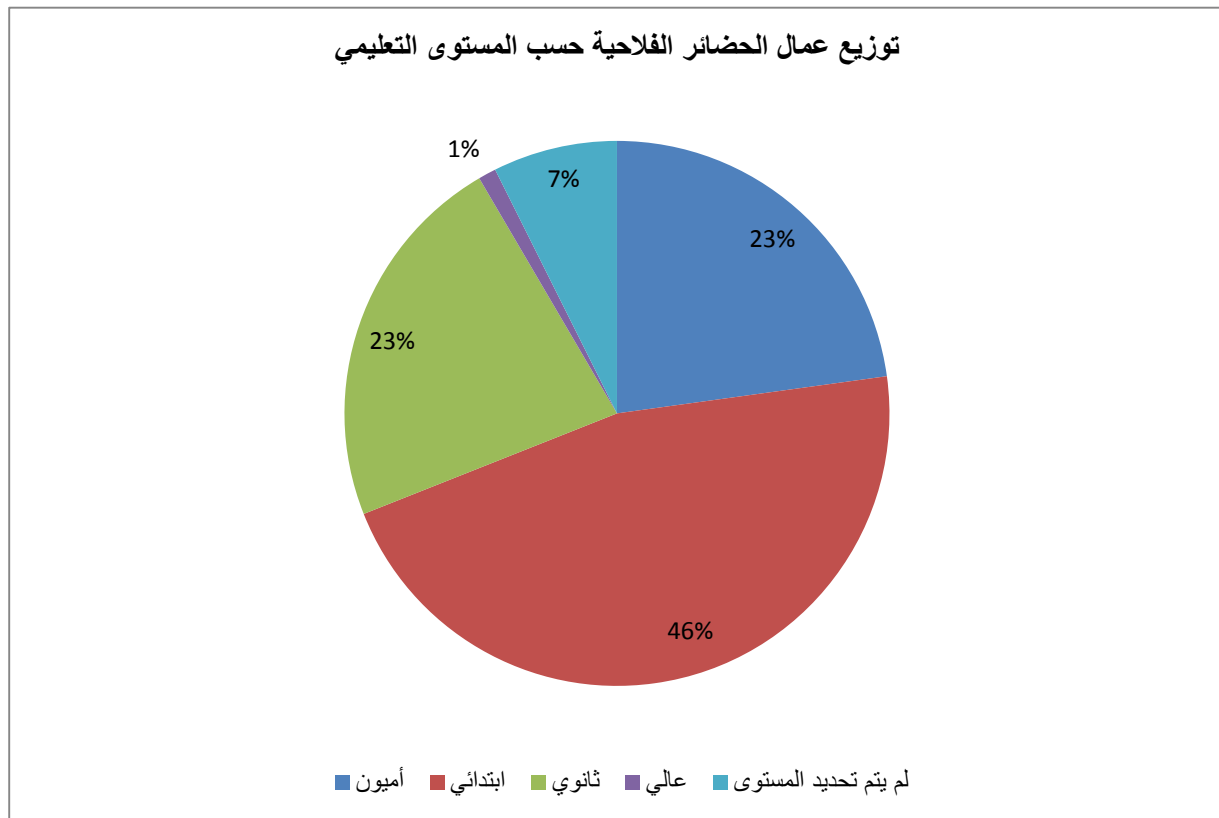
توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الشريحة العمرية



5- عملة الحضائر حسب المستوى التعليمي:

أ - عملة الحضائر الفلاحية:

توزيع عمال الحضائر الفلاحية حسب المستوى التعليمي		
المستوى	الحضائر الفلاحية	
	العدد	النسبة
أميون	5793	22,82
ابتدائي	11719	46,17
ثانوي	5732	22,58
عالي	268	1,06
لم يتم تحديد المستوى	1873	7,38
المجموع	25385	100

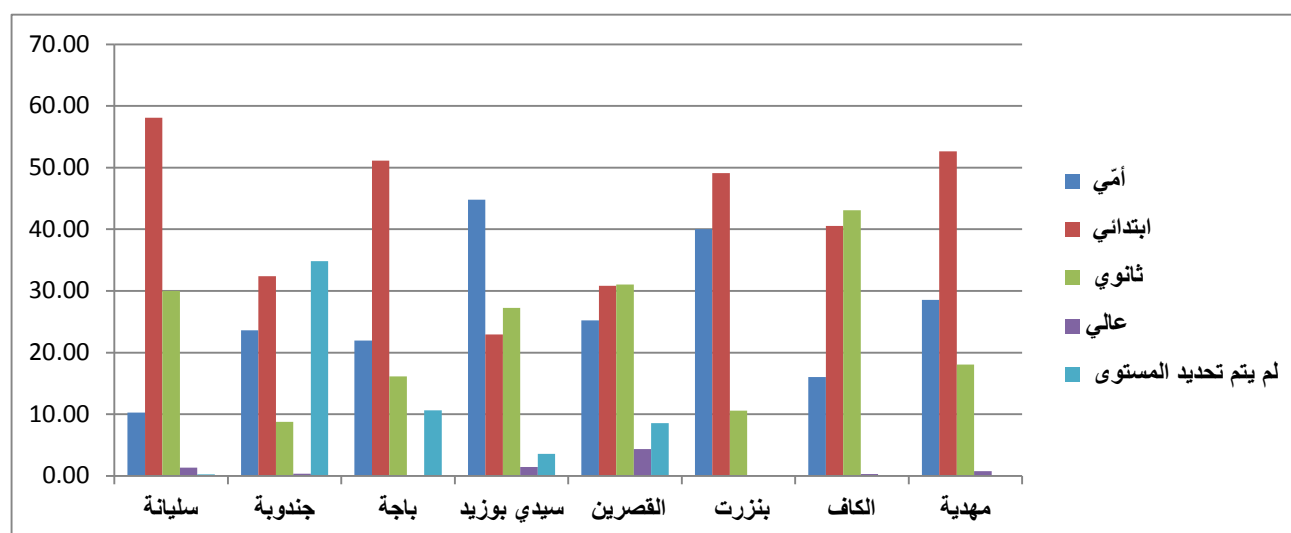


تؤكد الاحصائيات التدني الواضح للمستوى التعليمي لعملة الحضائر الفلاحية ذلك أن 70% منهم لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية ومن ضمنهم نجد حوالي 1/4 العاملين مصنفين كأُميين في المقابل فإن ذوي المستوى التعليمي الثانوي لا يمثلون سوى 23%. أما ذوي المستوى التعليمي العالي فيمثلون أقل من 1% وتتأكد هذه النسب على المستوى الجهوي إذ تبرز عينة 8 ولايات تقريبا نفس التوزيع وذلك بتفوق نسبة العاملين ذوي المستوى التعليمي المتدني في كل الولايات مع ارتفاع ملحوظ لنسبة الأميين في سيدي بوزيد مقارنة بذوي التعليم الابتدائي.

توزيع عملة حضائر الفلاحة حسب المستوى التعليمي

المجموع		لم يتم تحديد المستوى		عالي		ثانوي		ابتدائي		أمي		الولاية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100,00	370	0,27	1	1,35	5	30,00	111	58,11	215	10,27	38	سليانة
100,00	3701	34,83	1289	0,38	14	8,78	325	32,37	1198	23,64	875	جندوبة
100,00	3080	10,62	327	0,16	5	16,14	497	51,14	1575	21,95	676	باجة
100,00	759	3,56	27	1,45	11	27,27	207	22,92	174	44,80	340	سيدي
100,00	480	8,54	41	4,38	21	31,04	149	30,83	148	25,21	121	القصرين
100,00	2396	0,08	2	0,17	4	10,60	254	49,12	1177	40,03	959	بنزرت
100,00	4303	0,05	2	0,30	13	43,06	1853	40,55	1745	16,04	690	الكاف
100,00	133	0,00	0	0,75	1	18,05	24	52,63	70	28,57	38	مهدية
100,00	15222	11,10	1689	0,49	74	22,47	3420	41,40	6302	24,55	3737	المجموع

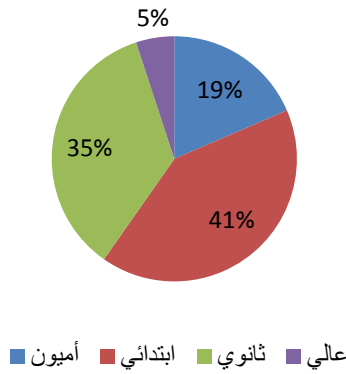
توزيع عملة حضائر الفلاحة حسب المستوى التعليمي



ب - عملة الحضائر الجهوية:

توزيع عمال الحضائر الجهوية حسب المستوى التعليمي				
الحضائر الجهوية				المستوى
النسبة		العدد		
18,54		7724		أميون
41,18		17159		ابتدائي
35,22		14676		ثانوي
5,05		2105		عالي
100		41664		المجموع

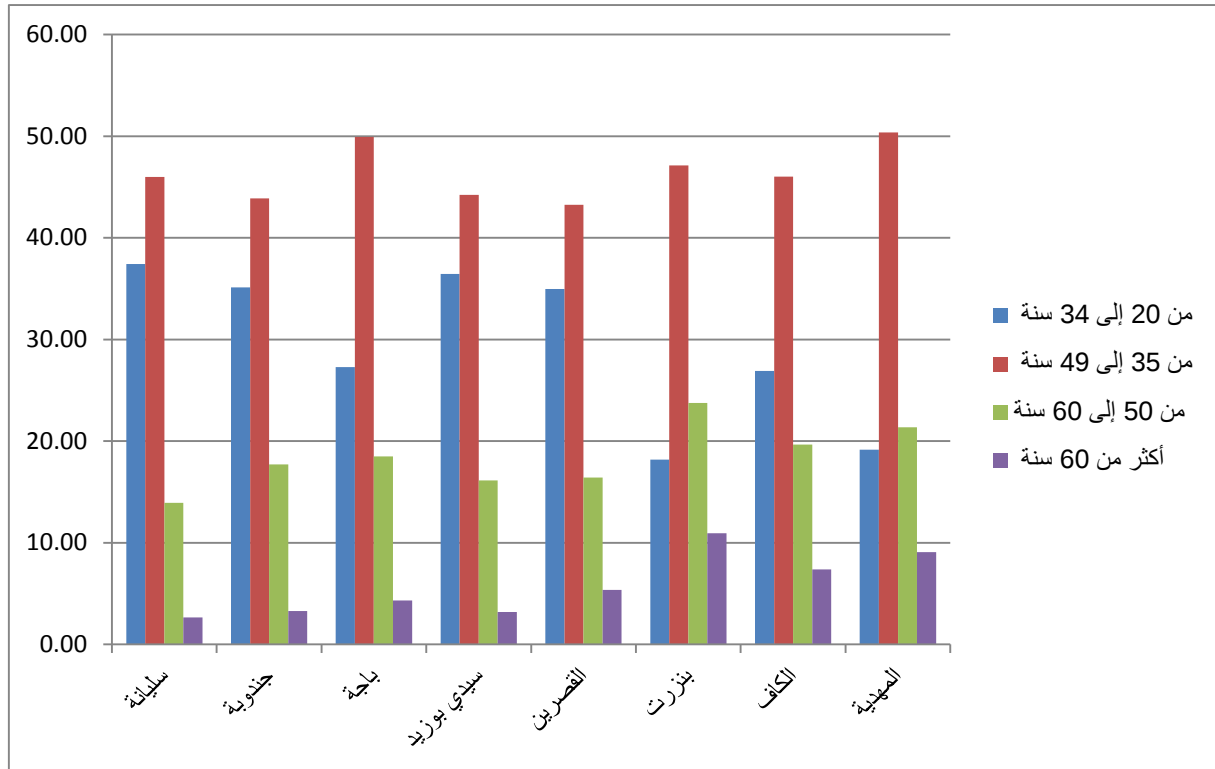
توزيع عمال الحضائر الجهوية حسب المستوى التعليمي



تبرز الاحصائيات أهمية واضحة لذوي التعليم الابتدائي الذين يمثلون حوالي 40% من مجموع العاملين في الحضائر الجهوية وفي مستوى ثان نلاحظ أن ذوي المستوى التعليمي العالي لا يمثلون سوى 5% من مجموع العاملين في الحضائر الجهوية. وإذا اعتمدنا معيار ذوي المستوى التعليمي المتدني فإننا نلاحظ أن 60% من عملة الحضائر الجهوية لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية. وهذه النسبة لا تباعد كثيرا عن النسبة المسجلة في الحضائر الفلاحية. وتتأكد هذه النسب على المستوى الجهوي. إذ تبين عينة من 8 ولايات تشابه التوزيع مع المستوى الوطني إذ تفوق نسبة ذوي المستوى التعليمي المحدود 50% في كل الولايات وتصل أقصاها في ولايتي المهدية وبنزرت على التوالي بـ 75% و 83%، وتسجل ولاية بنزرت ارتفاعا ملحوظا في نسبة الأميين من العاملين في الحضائر الجهوية بـ 46%، في المقابل فإن الولايات الداخلية تسجل أهمية ذوي المستوى الثانوي الذين تفوق نسبة تمثيليتهم 30%، وتصل هذه النسبة إلى 40% في ولايتي جندوبة وسليانة. كما ترتفع نسبة ذوي المستوى التعليمي العالي في الولايات الداخلية مقارنة بالولايات الساحلية وتبلغ أقصاها في ولايتي سيدي بوزيد بحوالي 7% وسليانة بحوالي 6% وهو ما يمثل معيارا آخر هاما حول الفوارق بين الجهات في نسب العاطلين من أصحاب الشهادات الجامعية.

الشريحة العمرية									الولاية
المجموع	أكثر من 60 سنة		من 50 إلى 60 سنة		من 35 إلى 49 سنة		من 20 إلى 34 سنة		
	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	
3528	2,66	94	13,92	491	46,00	1623	37,41	1320	سليانة
1062	3,30	35	17,70	188	43,88	466	35,12	373	جندوبة
3157	4,31	136	18,50	584	49,92	1576	27,27	861	باجة
7871	3,18	250	16,15	1271	44,23	3481	36,45	2869	سيدي
7591	5,36	407	16,41	1246	43,26	3284	34,96	2654	القصرين
1023	10,95	112	23,75	243	47,12	482	18,18	186	بنزرت
2827	7,39	209	19,67	556	46,02	1301	26,92	761	الكاف
814	9,09	74	21,38	174	50,37	410	19,16	156	المهدية
27873	4,73	1317	17,05	4753	45,29	12623	32,94	9180	المجموع

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الشريحة العمرية



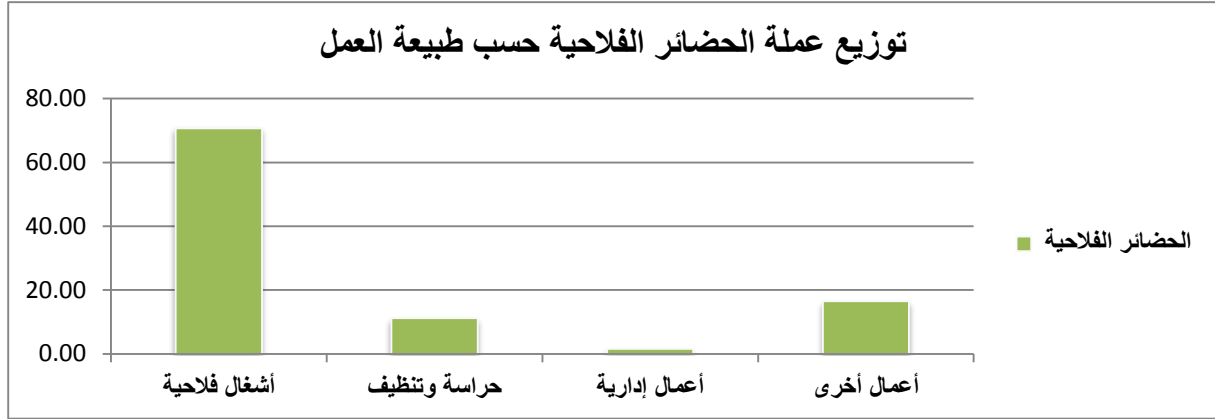
6- توزيع عملة الحضائر حسب طبيعة العمل الذي يقومون به:

أ. عملة الحضائر الفلاحية:

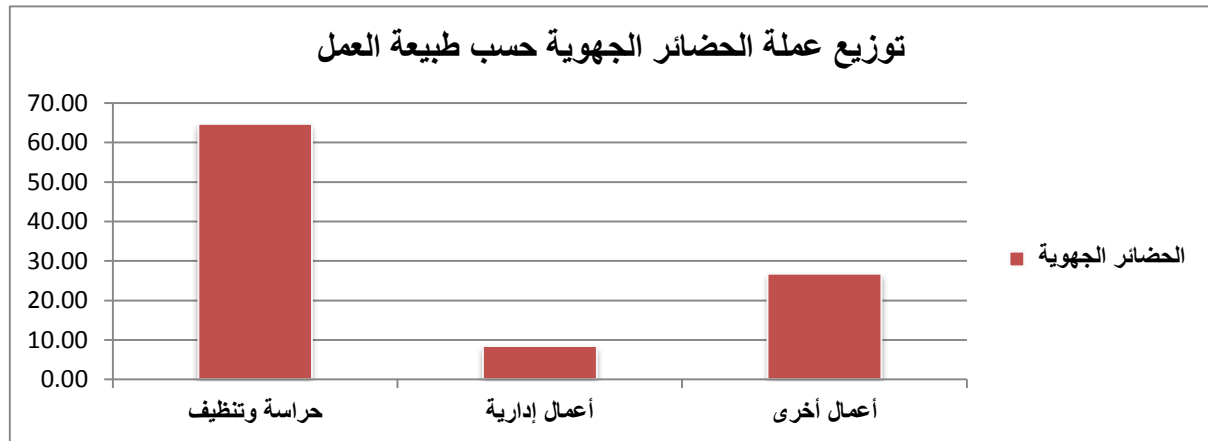
تبرز الاحصائيات أن أكثر من 70% من عملة الحضائر الفلاحية مكلّفون بالأشغال الفلاحية المتنوعة وهم مصنّفون كعامل حاضرة فلاحية. أما البقية فيتوزعون على أعمال الحراسة والتنظيف ويمثلون 11% وأعمال الإدارة بنسبة 1.5% و أعمال أخرى متنوعة بنسبة 16% تشمل أعمال الصيانة والسياقة وغيرها.

توزيع عملة الحضائر الفلاحية حسب طبيعة العمل			
الحضائر الفلاحية		طبيعة العمل	
النسبة	العدد		
70,70	17947	أشغال فلاحية	
11,16	2833	حراسة وتنظيف	
1,58	401	أعمال إدارية	
16,56	4204	أعمال أخرى	
100	25385	المجموع	

ب - عملة الحضائر الجهوية:



توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب طبيعة العمل			
الحضائر الجهوية		طبيعة العمل	
النسبة	العدد		
64,73	26970	حراسة وتنظيف	
8,50	3540	أعمال إدارية	
26,77	11154	أعمال أخرى	
100	41664	المجموع	



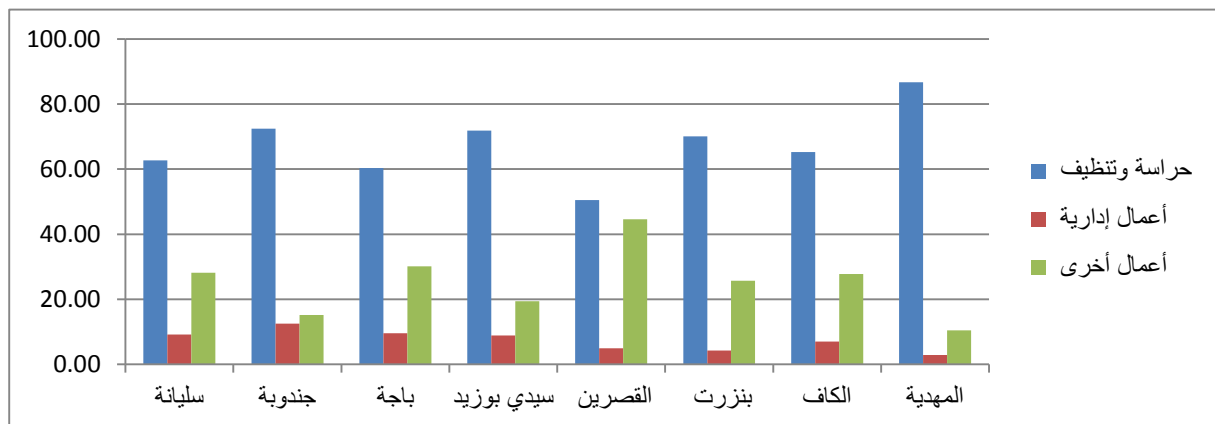
تؤكد الاحصائيات أن حوالي 65% منهم يعملون في أعمال الحراسة والتنظيف. أما الأعمال الادارية فتهمّ 8.5% منهم أما البقية فيتوزعون على أشغال أخرى مختلفة تشمل السياقة والصيانة والاستقبال وغيرها.

وهذا التوزيع على المستوى الوطني لا يختلف كثيرا عن التوزيع على المستوى الجهوي إذ تبرز عينة الولايات الثمانية هيمنة أعمال الحراسة والتنظيف في كل الولايات بأكثر من 60% باستثناء ولاية القصرين التي تسجل حوالي 50% في هذا الصنف، وتبلغ النسبة أقصاها في ولاية المهدية بحوالي

87%. أما الأعمال الادارية فإنها تفوق المعدل المسجل على المستوى الوطني في ولايات جندوبة وباجة وسليانة وسيدي بوزيد وهي تهم أساسا أصحاب الشهادت. وتؤكد هذه الأرقام أن الشرائح الاجتماعية المعنية بالعمل في آليات الحضائر هي الأكثر هشاشة في المجتمع وهي التي تعرضت للإقصاء الاجتماعي بسبب تأثيرات منوال التنمية الحالي والتي لا تجد لها مكانا في سوق الشغل لذلك فإن العمل في آلية الحضائر يعتبر بالنسبة لها الأمل الوحيد في الحصول على دخل يضمن لها الكفاف في الحد الأدنى. وهو ما يفسر حدة الاحتقان الاجتماعي والغبن الذي تشعر به والذي تعبر عنه في حراكها الاحتجاجي للمطالبة بتسوية وضعيتها.

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب طبيعة العمل							
طبيعة العمل							الولاية
المجموع	أعمال أخرى		أعمال إدارية		حراسة وتنظيف		
	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	
3528	28,17	994	9,13	322	62,70	2212	سليانة
1062	15,16	161	12,43	132	72,41	769	جندوبة
3157	30,09	950	9,57	302	60,34	1905	باجة
7871	19,32	1521	8,82	694	71,86	5656	سيدي بوزيد
7591	44,62	3387	4,85	368	50,53	3836	القصرين
1023	25,71	263	4,20	43	70,09	717	بنزرت
2827	27,77	785	7,00	198	65,23	1844	الكاف
814	10,44	85	2,83	23	86,73	706	المهدية
27873	29,23	8146	7,47	2082	63,30	17645	المجموع

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب طبيعة العمل



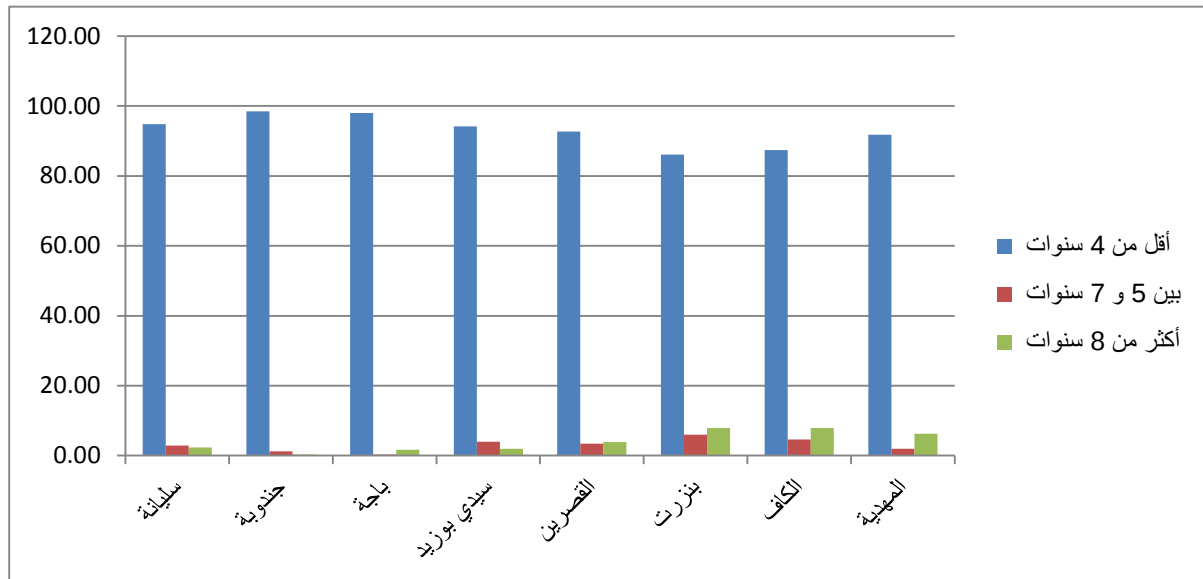
7- توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الأقدمية في العمل:

تبرز الاحصائيات انطلاقا من عينة 8 ولايات أن أكثر من 93% من عملة الحضائر الجهوية لهم أقدمية لا تتجاوز 4 سنوات وهو ما يعني أنهم انتدبوا للعمل ضمن هذه الآلية مباشرة بعد الثورة تحت تأثير الضغط الاحتجاجي إبان انهيار النظام السابق أما البقية ويمثلون حوالي 7% فقد وقع انتدابهم قبل

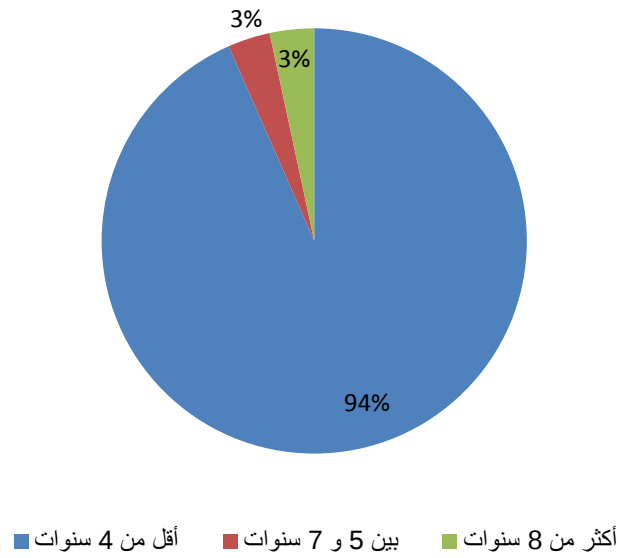
الثورة. وهم محل اتفاق سابق مع الاتحاد العام التونسي للشغل ويمثلون الدفعة الثالثة من عملة الحاضرات المنتدبون بين سنة 2000 و2010. ويعتبر هؤلاء أن انتدابهم للعمل ضمن آلية الحاضرات إنما هو استحقاق ثوري ظرفي في انتظار تسوية وضعيتهم بإدماجهم في الوظيفة العمومية. وهذا ما يتناقض تماما مع ما تصرح به السلطة من أن معالجة هذا الملف لا يجب أن تتم على حساب التوازنات المالية للدولة وخاصة الانتداب في الوظيفة العمومية. ومن هذا المنطلق تبرز صعوبة تسوية هذا الملف إذا لم يقع فتح حوار وطني حقيقي تشارك فيه كل الأطراف المعنية بهذا الملف من أجل إيجاد مخرج يرضي الجميع ويراعي خصوصيات الشرائح الاجتماعية المعنية بهذا الملف.

توزيع عملة الحضاائر الجهوية حسب الأقدمية في العمل							
الأقدمية في العمل							الولاية
المجموع	أكثر من 8 سنوات		بين 5 و 7 سنوات		أقل من 4 سنوات		
	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	
3528	2,35	83	2,83	100	94,81	3345	سليانة
1062	0,28	3	1,22	13	98,49	1046	جندوبة
3157	1,68	53	0,29	9	98,04	3095	باجة
7871	1,94	153	3,93	309	94,13	7409	سيدي بوزيد
7591	3,83	291	3,41	259	92,75	7041	القصرين
1023	7,92	81	5,96	61	86,12	881	بنزرت
2827	7,92	224	4,63	131	87,44	2472	الكاف
814	6,27	51	1,97	16	91,77	747	المهدية
27873	3,37	939	3,22	898	93,41	26036	المجموع

توزيع عملة الحاضرات الجهوية حسب الأقدمية في العمل



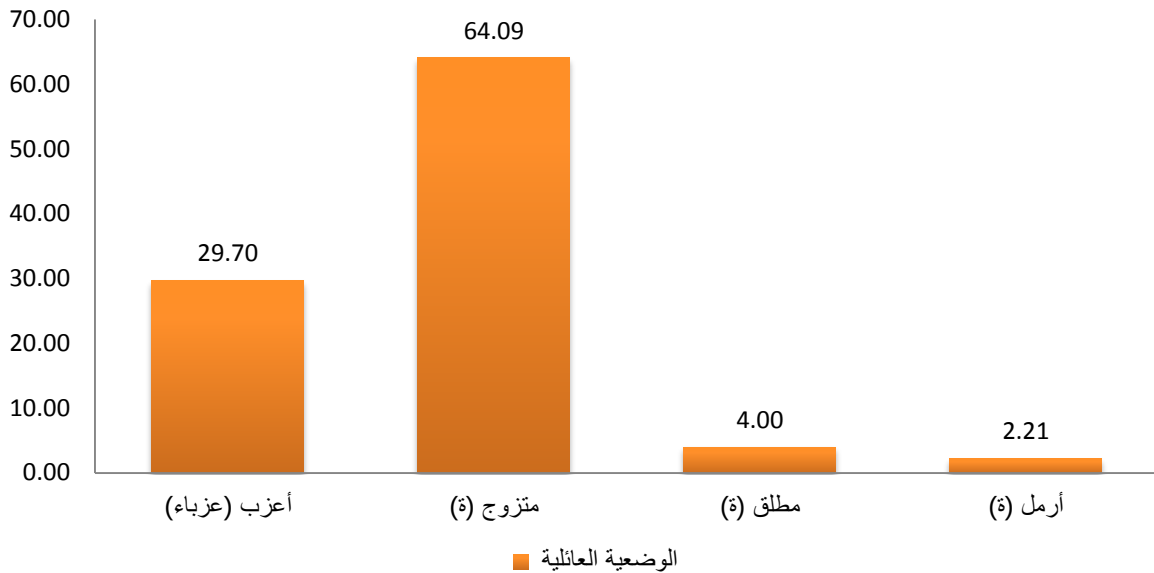
توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الأقدمية في العمل



8- توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الوضعية العائلية:

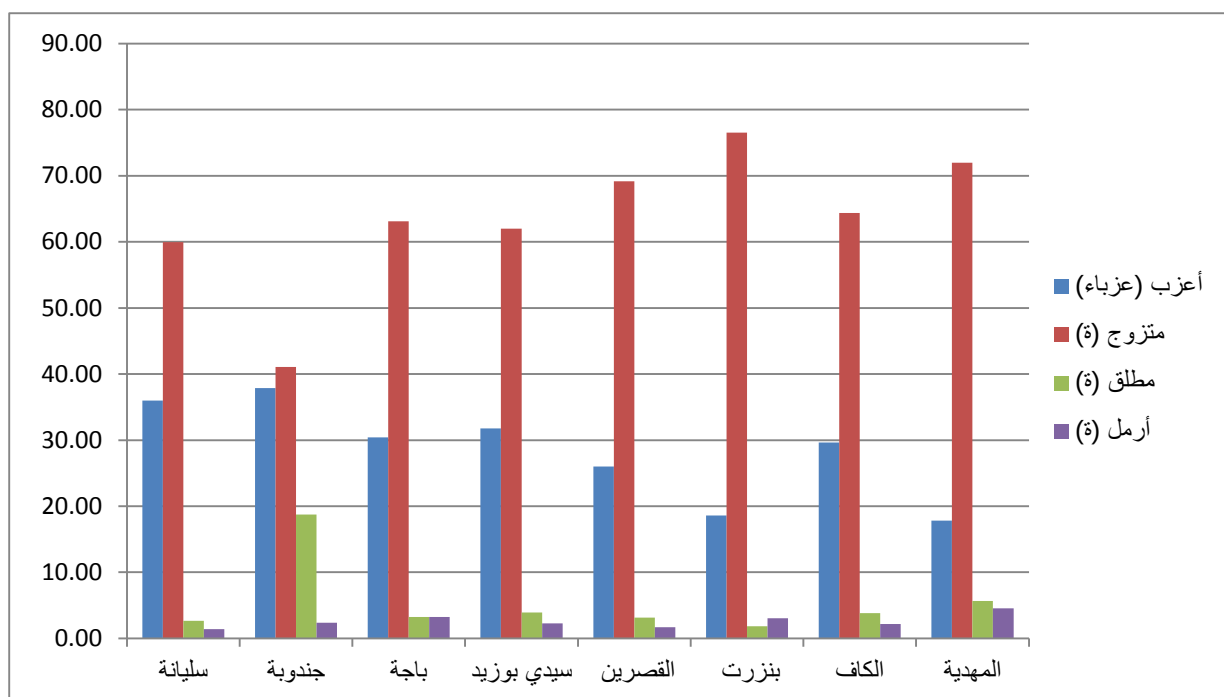
تؤكد كل الأرقام أن الشرائح الاجتماعية المعنية بآلية الحضائر هي الأكثر فقرا وهشاشة في المجتمع ويبرز ذلك من خلال العديد من المعايير التي تعرضنا لها. وتتجلى، بشكل أوضح، هشاشة هذه الشريحة الاجتماعية عندما نتعمق في وضعياتها العائلية، إذ تبرز إحصائيات العينة التي اعتمدناها والتي تهم 8 ولايات أن 64% من العاملين في الحضائر الجهوية متزوجون.

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الوضعية العائلية



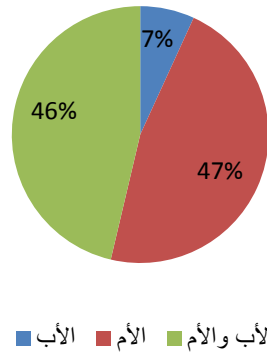
توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الوضعية العائلية									
الوضعية العائلية									الولاية
المجموع	أرمل (ة)		مطلق (ة)		متزوج (ة)		أعزب (عزباء)		
	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	
3528	1,42	50	2,66	94	59,95	2115	35,97	1269	سليانة
1062	2,35	25	18,74	199	41,05	436	37,85	402	جندوبة
3157	3,23	102	3,23	102	63,13	1993	30,41	960	باجة
7871	2,29	180	3,94	310	62,00	4880	31,77	2501	سيدي بوزيد
7591	1,71	130	3,12	237	69,17	5251	25,99	1973	القصرين
1023	3,03	31	1,86	19	76,54	783	18,57	190	بنزرت
2827	2,16	61	3,82	108	64,38	1820	29,64	838	الكاف
814	4,55	37	5,65	46	71,99	586	17,81	145	المهدية
27873	2,21	616	4,00	1115	64,09	17864	29,70	8278	المجموع

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الوضعية العائلية



وتبلغ نسبة المتزوجين أقصاها في ولاية بنزرت بـ 76.5% وهي تفوق 60% في بقية الولايات باستثناء ولاية جندوبة حيث تبلغ 41% فقط. أما شريحة غير المتزوجين فهي تبلغ حوالي 30%، في المقابل فإن نسبة المطلقين والأرامل فتمثل 6% من المجموع.

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الأصول في الكفالة

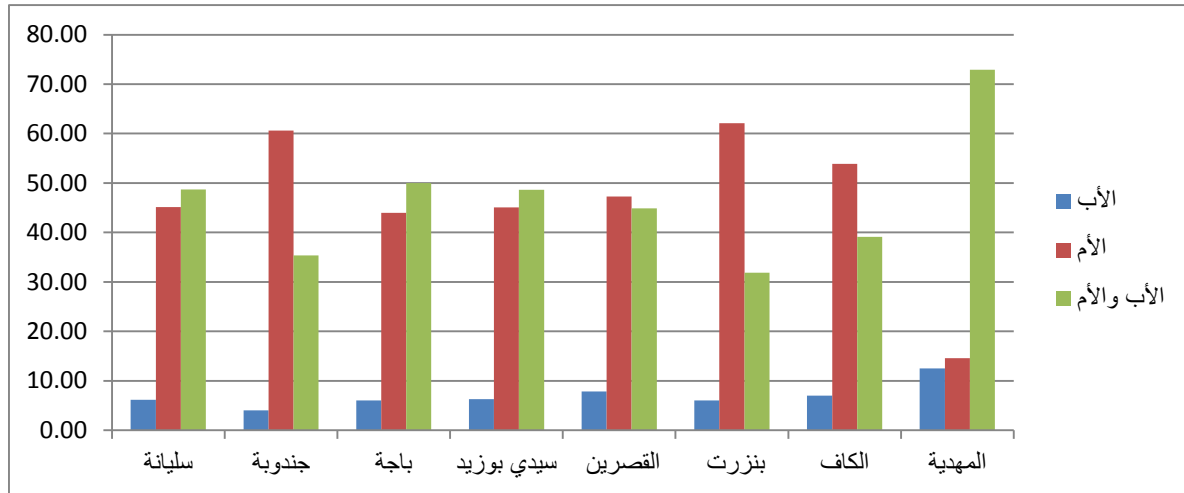


كما تؤكد الأرقام أن حوالي 28% من العاملين في الحضائر الجهوية لهم أصول في الكفالة وحوالي نصفهم (46%) يكفلون الأب والأم معا وتفوق هذه النسبة 40% في ولايات سليانة وباجة وسيدي بوزيد والقصرين وتبلغ أقصاها في ولاية المهدية بحوالي 73%.

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الأصول في الكفالة

الأصول في الكفالة							الولاية
المجموع	الأب والأم		الأم		الأب		
	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	
1438	48,68	700	45,13	649	6,19	89	سليانة
99	35,35	35	60,61	60	4,04	4	جندوبة
266	50,00	133	43,98	117	6,02	16	باجة
2625	48,65	1277	45,07	1183	6,29	165	سيدي بوزيد
2337	44,89	1049	47,28	1105	7,83	183	القصرين
182	31,87	58	62,09	113	6,04	11	بنزرت
843	39,15	330	53,86	454	7,00	59	الكاف
96	72,92	70	14,58	14	12,50	12	المهدية
7886	46,31	3652	46,86	3695	6,83	539	المجموع

توزيع عملة الحضائر الجهوية حسب الأصول في الكفالة



وهكذا يتضح أن هذه الشرائح الاجتماعية تعاني الكثير من الضغط الاجتماعي بسبب هشاشة وضعيتها الاقتصادية فهي تعمل في آلية هشّة بمنح محدودة وهي تعاني من الفقر والخصاصة والحرمان من الحقوق وتتحمل أعباء إعالة عائلات وفيرة العدد مما يجعلها تشكل أحد أهم مكونات الحراك الاجتماعي لما بعد الثورة وواحد من أبرز ملامح الاحتقان الاجتماعي في تونس ما بعد الثورة في ظل تواصل سياسة التهميش والإقصاء واللامبالاة في حقهم المتبعة من قبل كل الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد بعد الثورة.

٧. الخلاصة والتوصيات:

- العراقيل التي تعطل ايجاد حل جذري متمثل في انتداب عمال الحضائر من طرف القطاع العام تخص:
- الحجم المرتفع للعمال والموظفين في القطاع العام وبالأخص في الوظيفة العمومية.
- حجم الأجور المرتفعة في القطاع العام والتي تمثل في الوظيفة العمومية قرابة 14% من الناتج الداخلي الخام وهو مستوى يعتبر مرتفعا مقارنة بعدد البلدان.
- شح الموارد العمومية وارتفاع نسبة التداين العمومي.
- صعوبة الأوضاع الاقتصادية وارتفاع البطالة من جديد.
- الارتجال والحيث في معالجة ملف الحضائر يظهر من خلال عديد الاجراءات:
- اعتماد التعاقد بدون الرجوع إلى وجود حاجة القطاعات المشغلة وبدون العمل على إعادة توزيع عمال الحضائر على مختلف المصالح حسب الحاجيات المعلنة والمدروسة.
- تحديد فترة تسوية الأوضاع بصفة تدريجية وعلى فترة قصيرة حددت بخمسة سنوات وفق معايير موضوعية لم يقع تحديدها.
- اتخاذ قرارات غير منطقية وغير عادلة من شأنها أن توتر العلاقات مع المشتغلين في الحضائر وأن تعقد المفاوضات وأن تدفع نحو الارتجال. من بين هذه القرارات تلك الصادرة عن الجلسة الوزارية المؤرخة في 4 جويلية 2012 التي أقرت أن الزيادات في الأجور الدنيا المضمونة لا تسحب على عملة الحضائر. وبقيت الأجور مجمدة منذ ذلك التاريخ بالنسبة للعاملين في مختلف الوزارات باستثناء وزارة

الفلاحة التي قامت بصرف الزيادات المقررة على مستوى الأجر الأدنى وبالتالي أصبح عمال الحضائر متضررين على أصعدة مختلفة.

- ✓ عدم الاعتراف بهم قانونيا من طرف النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية
- ✓ وجودهم في وضع مهمش وهش من ناحية التشغيل.
- ✓ اقضاءهم من تدارك تدهور قدرتهم الشرائية بحكم ارتفاع الأسعار الذي يتسبب في تراجع القدرة الشرائية لكل المواطنين بدون استثناء.
- ✓ التمييز في التعامل مع هذا الصنف من خلال سحب الزيادات المقررة على مستوى الأجر الأدنى المضمون على صنف من عمال الحضائر (المشتغلين في قطاع الفلاحة) دون الصنف الآخر (العاملين في مختلف الوزارات الأخرى).
- ✓ تعقيد العلاقة بين عمال الحضائر والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نظرا لتجميد أجور عمال الحضائر مما انجر عنه عدم توفير الشروط القانونية للانتفاع بالتغطية الاجتماعية والمتمثلة خاصة في تقاضي أجر شهري لا يقل عن الأجر الأدنى المضمون.
- عدم انجاز الدراسة التقييمية لبرنامج الحضائر ما بعد سنة 2010 التي وقعت التوصية بانجازها من طرف جلسة العمل الوزارية بتاريخ 13 نوفمبر 2014 حتى يتسنى معالجة ملف الحضائر على ضوء معطيات ودراسة ومقترحات موضوعية ومعمقة.

انطلاقا من جملة هذه الاعتبارات نرى من الضروري أن تتحمل الدولة مسؤولية اختياراتها المتمثلة في خلق الحضائر منذ سنوات واعتماد هذه الآلية بعد 2011 لتسوية الوضعيات ومواجهة التحركات الاجتماعية وتوخي الارتجال في التعامل مع هذا الملف.

وفي هذا السياق نوصي بعدم اعتبار عمال الحضائر كحالات اجتماعية وإنسانية بل اعتبارهم كموارد بشرية يجب إعادة توظيفها واستغلالها في إطار:

- **أولاً:** برنامج وطني شامل يخص إعادة انتشار الادارة العمومية عمودية بين السلط المحلية والجهوية والمركزية وأفقيا بين الوزارات ومختلف المصالح الوزارية وذلك انطلاقا من تحديد الحاجيات والمهام والتكريس الجدي لمبدأ اللامركزية واللامحورية والبحث الحثيث على تحسين الخدمات الادارية والاجتماعية.
- **ثانياً:** الأخذ بعين الاعتبار الاختلالات السائدة في سوق الشغل عبر توفير الاختصاصات غير المتوفرة بالحجم المطلوب رغم وجود طلب حاليا من جهة وتحديد الاختصاصات المستقبلية المترتبة طبقا للمخطط القادم.
- **ثالثاً:** تمكين المستفيدين من التكوين والرسكلة ومن اختيار الانضمام للوظيفة العمومية أو الانتداب للحساب الخاص مع التمتع بجميع التشجيعات.
- **رابعاً:** تشجيع الانتداب الخاص في إطار تدعيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- القيام بدراسة لبلورة هذه الاختبارات والتعمق فيها واقتراح الآليات والأولويات وتحديد الفئات المنتفعة والأهداف والمراحل التي يجب اعتمادها لمعالجة ملف الحضائر بدون ارتجال. كما يمكن للدراسة أن تنظر في امكانية الاحالة على التقاعد لمن يفوق سنه 50 سنة ويكون مستواه دون التعليم الاعدادي مع تحديد حجم التعويض وضمان الحماية الاجتماعية وحقوق التقاعد.

أنجز عذا العمل :

- عبد الجليل البدوي
- منير حسين
- زياد الحاج عياد
- رمضان بن عمر
- الهذيلي عبد الرحمان